اللواء
يومية - سياسية - عربية
العدد 12270 السنة 45
الخميس 24 نيسان 2008 الموافق 18 ربيع الثاني 1429

كل لبنان

PDF Full Version

الصفحة الأولى – اللواء اليوم
اللواء السياسي
كل لبنان
أخبار محلية
اللواء الاقتصادي
بلديات
رياضة
اللواء التربوي
آفاق
عربيات و دوليات
اللواء الثقافي
الصفحة الأخيرة
الوفيات
الاعلانات المبوبة
اسلاميات
تحقيقات

افتتاحية اللواء
محطة اقتصادية
وجهة نظر
على المنبر
تحليل سياسي
بين السطور
ندوة

اللواء الاجتماعي
اللواء الاسلامي
الفيحاء و الشمال
صيدا و الجنوب
لواء الخليج
لواء الشباب
اللواء الرياضي

الأبراج
برامج التلفزيون
صالات العرض
اليانصيب الوطني
اللوتو اللبناني

الأرشيف:

< نيسان 2008 >

أكسا الشرق الأوسط
عيش مؤمّن
AXA MIDDLE EAST
Be Life Confident

ورشة عمل عن تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني حول اصلاح القوانين

سليمان لا ديمقراطية وتعددية الا بصون حق التنظيم والاجتماع

يشكل الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني معبراً اساسياً لتطوير الاطار القانوني بما يحفظ حرية وحق التجمع والتنظيم على صعيد مؤسسات المجتمعات المدنية بما فيها الجمعيات والاحزاب والنقابات لكي تطور اداءها لاجل ان تستقيم الامور.

وفي هذا الاطار نظم "المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة" بالتعاون مع مؤسسة "فريدريش ناومان" - عمان وبدعم من الاتحاد الاوروبي ورشة عمل بعنوان: "تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني حول اصلاح القوانين" ضمن اطار مشروع "تعزيز الاطار القانوني لحق التجمع في العالم العربي من خلال الحوار الوطني وتعزيز قنوات المجتمع المدني". وفي حضور ممثلي الهيئات النقابية والعمالية والمجتمع المدني.

استهلت الورشة بكلمة ترحيبية للدكتور ساسين عساف الذي تحدث عن المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، الذي تأسس عام 2003 على يد مجموعة من القضاة والمحامين والاكاديميين اللبنانيين والعرب لنشر حكم القانون والنزاهة وقيام دولة المؤسسات وتعميم الديمقراطية والادارة الرشيدة وإرساء القانون والعدالة لخدمة المجتمعات العربية.

ولفت الى ان من اهداف المركز الترويج لفكرة الحكم الصالح من خلال طموح المركز في التحول الى مرصد اقليمي لحكم القانون والنزاهة ومحوراً فاعلاً في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية العاملة في هذا المجال اضافه الى التركيز على بناء اسس الحكم الصالح في العالم العربي وتعميم مفهوم النزاهة بهدف محاربة الفساد الحكومي والاجتماعي عبر نشر الوعي في المجالات لوعي في المجالات المختلفة لحكم القانون، وبناء القدرات والدعوة الى الاصلاح وادارة شؤون الحكم.

ولفتت مديرة المشروع عباب مراد عن مؤسسة "فريدريش ناوومان" الى ان الهدف من هذا العمل هو تقريب وجهات النظر بين الحكومات والمجتمع المدني، والعمل على اصلاح القوانين في الدول العربية ولا سيما قوانين الجمعيات والنقابات والاحزاب وصولا الى الديموقراطية.

واضافت مراد "نظرا الى غياب الحوار بينهما، وهدفنا جمع الحكومات مع المجتمع المدني للتوصل الى تفاهمات وقضايا مشتركة تصب في خانة حرية التجمع في العالم العربي؛.

وأشارت الى "ان من اهداف التحرك الراهن تعزيز قدرات المجتمع المدني لان تخوفات الحكومات ناجمة عن الصورة التي تعكسها هذه المؤسسات لجهة غياب الشفافية والمساءلة.

وتابعت: "ان الاجتماع المصغر لمناقشة هذا المشروع سيعقد في بيروت خلال شهر حزيران المقبل، على ان يتم الاعلان عن ميثاق الممارسة الديموقراطية ومدونة السلوك داخل مقر جامعة الدول العربية".

عناوين مختلفة

-- مؤسسة الوليد بن طلال الإنسانية تضع حجر الأساس لبناء مدرسة الامام الأوزاعي في حرم مؤسسات محمد خالد

قبلان يشيد بلقاء بري ـ جنبلاط - - التواصل مطلوب لمعالجة كل الخلافات

-- توغل اسرائيلي بعمق 150 متراً باتجاه الوزاني

فصائل "منظمة التحرير" زارت بهية الحريري والنابلسي -- عارف: دعوة الظواهري لن تلقى استجابة فلسطينية

-- الجماعة الإسلامية استقبلت ممثل "الصليب الأحمر" وطالبت بفتح ملف جثماني شهيدين

رسالة من الأسير نسر الى نصر الله: -- سأبقى مدافعاً عن قضية فلسطين

مسلحون اعترضوا دورية لـ"اليونيفل" في القطاع الغربي -- بوزيان: مسؤولية الأمن والقانون في منطقة عمل الطوارئ على عاتق الجيش

ورشة عمل عن تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني حول اصلاح القوانين -- سليمان لا ديمقراطية وتعددية الا بصون حق التنظيم والاجتماع

الطوائف المسيحية احتفلت بعيد مار جرجس -- بوجودة: عبثاً يدعي المسيحيون الدفاع عن المسيحية

-- انعقاد "مؤتمر الهوية المارونية حاضراً ومستقبلاً بأوستراليا في تموز المقبل برعاية صفير

-- منفرقات

وتحدث المستشار في "المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة" الدكتور عصام سليمان عن المشروع الذي رأى ان "حرية التجمع تعني الحق في التنظيم، وان هذا الحق اساسي في الانظمة الديمقراطية وكان له دور اساس في تطوير الديموقراطية في الدول الغربية، لان هذا الحق من خلال الحركة النقابية والاحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني دفع هذه الانظمة في اتجاه تطوير مفهوم الديموقراطية ذاتها واعطاء الديموقراطية بعدا اقتصاديا اجتماعيا، اضافة الى بعدها السياسي"، لافتا الى ان "هذا التطور على صعيد مشروع الديموقراطية جاء نتيجة الاعتراف بالحق في التجمع والتنظيم".

واضاف: "أما في الدول العربية فالمشكلة مع الحرية والحقوق مزمنة، فعلى رغم ان دساتير الدول العربية نصت صراحة على صون حرية التجمع والتنظيم، ومع أن معظم الدول العربية قد انضمت الى معظم المعاهدات الدولية الداعية لحقوق الانسان، نرى ان القوانين تأتي في اتجاه تشديد الرقابة على الحرية وتقييد الحق في التجمع والتنظيم، كما ان المراسيم التطبيقية لهذه القوانين تذهب في اتجاه المزيد من تقييد حرية التجمع والتنظيم، كما يأتي تنفيذ هذه المراسيم مقيدا للحرية تماما".

ورأى "ان المشكلة قائمة على مستويين: مستوى القوانين ومستوى النهج الاستبدادي من معظم الانظمة العربية، في حين ان المشكلة الثانية ترتبط بالمجتمع المدني، إن على صعيد جمعيات المجتمع المدني او الاحزاب السياسية او النقابات العمالية، فلا تزال النزعات الاستئثارية والتعصبية تتحكم في اداء هذه المؤسسات" .

بعد ذلك، ركزت اعمال الورشة على قوانين الجمعيات والاحزاب السياسية وقوانين النقابات العمالية اضافة الى سبل تفعيل الحوار والتعاون بين المجتمع المدني والسلطة وإمكانيات التطور.

في الختام، صدرت توصيات ركزت على إعادة النظر في الهيكلية النقابية بهدف الحفاظ على وحدة العمال وتفعيل أداء الاتحاد العمالي العام وتفعيل العلاقة بين هيئات المجتمع المدني والسلطة والتأكيد على حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية والنقابات بمجرد اعلام الجهة المختصة بالتأسيس.

كما أوصى المجتمعون بضرورة اعادة النظر في البنى الداخلية للاحزاب باتجاه تحقيق مزيد من الديمقراطية داخل الحزب وتثقيف المحازبين ومنح هيئات المجتمع المدني حق الادعاء في الامور المتعلقة بالشأن العام.

باسمة دنش

6	5	4	3	2	1	31
13	12	11	10	9	8	7
20	19	18	17	16	15	14
27	26	25	24	23	22	21
4	3	2	1	30	29	28
11	10	9	8	7	6	5

ابحث عن:

كلمات جمل

لوحة المفاتيح بالعربية